السلطة الوطنية الفلسطينية
بلدية غزة

البيانات المالية
وتقرير المدقق المستقل للسنة
المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

طلال أبوغزاله العالمية
"محاسبون قانونيون"

السلطة الوطنية الفلسطينية
بلدية غزة

المحتويات	صفحة	بيان
تقرير المدقق المستقل	1	-
بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018	4	(أ)
بيان الإيرادات والمصروفات والتغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	5	(ب)
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	6	(ج)
إيضاحات حول البيانات المالية	13-7	-
المرفقات		
الديون المستحقة للبلدية على الغير حسب (أساس الاستحقاق)	14	-
الديون المستحقة على البلدية للغير حسب (أساس الاستحقاق)	14	-
قرار إعادة تشكيل اللجنة المؤقتة لإدارة بلدية غزة	16-15	-

تقرير المدقق المستقل

السادة/ رئيس وأعضاء المجلس البلدي المحترمين
بلدية غزة
غزة – فلسطين

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة **لبلدية غزة** المبينة في الصفحات من 4 إلى رقم 13، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018 وبيان الإيرادات والمصروفات والتغيرات في صافي الأصول وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية للمركز المالي للبلدية كما في 31 ديسمبر 2018، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس النقدي ولمتطلبات قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية المطبق في مناطق السلطة الفلسطينية.

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسئولياتنا بمقتضى تلك المعايير مشروحة بصورة أشمل ضمن فقرة مسئوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية من هذا التقرير.

نحن مستقلون عن البلدية وفقاً لمدونة قواعد السلوك المهني لمدققي الحسابات المسجلين في مجلس المهنة، وهو ما يتفق مع مدونة السلوك الأخلاقي للمحاسبين المزاولين المسجلين في جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الأخلاقية المتصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في فلسطين، وقد وفينا مسئولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي بحسب حكمنا المهني كانت الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا حول تلك القوائم المالية، وإننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسئولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الإدارة وتقرير لجنة التدقيق وأية معلومات أخرى مطلوبة بموجب قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية ذات الصلة الأخرى،والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتي من المتوقع أن تصبح متاحة لنا بعد ذلك التاريخ.

لا تتضمن المعلومات الأخرى القوائم المالية وتقريرنا حولها، كما أن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بهذا الشأن.
فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، فإن مسئوليتنا أن نقوم بقراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال ذلك نقوم بتقدير فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بالتدقيق، أو إذا احتوت على أخطاء جوهرية. استناداً للعمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، وإذا توصلنا إلى أنه يوجد أخطاء جوهرية في المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الحقيقة وليس لدينا أي ملاحظات حولها.

مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للأساس النقدي، وتشمل هذه المسئولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة من احتيال أو عن خطأ.

في إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسئولة عن تقييم قدرة البلدية على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح حيثما كان ذلك مناسباً، عن المسائل ذات الصلة بقدرة البلدية على الاستمرار وعن استخدام أساس مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تقصد تصفية البلدية أو وقف العمليات أو ليس لديها أية بدائل حقيقة إلا القيام بذلك.إن الإدارة مسؤولية عن الإشراف على عملية التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا حولها الذي يتضمن رأينا الفني. إن التأكيد المعقول هو إعطاء درجة عالية من الثقة، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يؤدي دائماً للكشف عن الخطأ الجوهري عندما يحصل. يمكن للأخطاء أن تظهر بسبب احتيال أو بسبب خطأ مرتكب، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو بالمجمل يمكن أن يتوقع منها أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين لهذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فنحن نمارس الحكم المهني ونستخدم الشك المهني من خلال التدقيق، بالإضافة إلى أننا نقوم أيضاً:
بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات تدقيق للرد على تلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن الخطر من عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال أكبر من الخطر الناجم عن عدم الكشف عن الخطأ المرتكب، كون الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصود للمعلومات، أو حالات غش أو تحريف، أو تجاوزات لأحكام وقواعد الرقابة الداخلية.
بالحصول على فهم لعمل الرقابة الداخلية بشكل يتصل بأعمال التدقيق وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ليس بهدف إبداء الرأي فيما يتعلق بفعالية الرقابة الداخلية لدى البلدية.
بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة والإيضاحات المتعلقة بها.
باستخلاص مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية استناداً لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالات من عدم التيقن بوجود أحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البلدية على الاستمرار كمنشأة مستمرة. فيما إذا تم الاستخلاص بوجود مثل هذه الحالات، نحن مطالبون بأن نلفت انتباه الإدارة ضمن تقريرنا كمدققي حسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فنحن مطالبون

بتعديل رأينا. إن استخلاصنا يعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها لغاية تاريخ تقريرنا كمدققي حسابات، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل البلدية تتوقف عن الاستمرار كبلدية مستمرة.
بتقييم العرض العام وبنية ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

لقد تم تواصلنا مع الإدارة حول نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

<u>تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى</u>

برأينا أيضا أن البلدية تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، كما وقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات للأحكام والتشريعات أو لمتطلبات قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية بشكل جوهري في نشاط البلدية أو في مركزها المالي.

إن المفوض عن تدقيق البلدية والذي قام بالتوقيع على تقرير مدقق الحسابات المستقل هو المدير التنفيذي منير محمد "علي حسن"

<u>فقرة توكيدية</u>

- تتبع البلدية الأساس النقدي في إعداد وتجهيز بياناتها المالية حيث يتم الاعتراف بالإيرادات عند استلامها وليس عند تحققها والمصروفات عند دفعها وليس عند استحقاقها.
- لم تقم إدارة البلدية بإدراج الممتلكات والآلات والمعدات في البيانات المالية حيث يتم تحميلها كمصاريف رأسمالية ويتم إقفالها في كل نهاية سنة مالية في بيان الايرادات والمصروفات حيث يتم حصرها في سجلات خاصة بها.
- لم تقم إدارة البلدية بإدراج الديون المستحقة للبلدية على الغير في السجلات المالية حسب أساس الاستحقاق كما هو وارد في ايضاح رقم (21).
- مدة عمل لجنة المجلس البلدي سنة اعتباراً من تاريخ 2014/04/09 حتى 2015/04/08 أو لحين إجراء إنتخابات الهيئات المحلية أيها اقرب حسب قرار وزير الحكم المحلي رقم (180) لسنة 2014 بتاريخ 2014/04/28.
- بلغت قيمة المبالغ المالية المعلقة في الحسابات البنكية (1,114,071.79) شيكل للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 كما هو وارد في إيضاح رقم (15).
- إن البلدية تحقق عجزاً في صافي الاصول منذ عدة سنوات بلغت قيمتها التراكمية في 31 ديسمبر 2018 مبلغ (114,716,556) شيكل حتى ذلك التاريخ وان استمرارية البلدية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها مرهون باستمرار توفير التمويل اللازم لها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة الخارجية وتفعيل عملية تحصيل الرسوم والعوائد والمتأخرات المالية الراكدة منذ سنوات، هذا ولم يتنامى إلي علمنا ما يثير الشكوك حول استمرارية دعم السلطة والجهات المانحة الخارجية وبالتالي استمرارية البلدية.

طلال أبوغزاله العالمية
ترخيص رقم 97/251

طلال أبو غزالة وشركاه
Talal Abu-Ghazaleh & Co
GAZA OFFICE مكتب غزة

منير محمد "علي حسن"
محاسب قانوني ترخيص رقم 2003/130
غزة في 16 ابريل 2019

السلطة الوطنية الفلسطينية

بلدية غزة

بيان (أ)

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018

(العملة : الشيكل جديد)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2017
الأصول			
النقد والنقد المعادل	3	8,060,972.89	6,902,375.49
السلفيات	4	282,687.81	362,986.68
أرصدة مدينة أخرى	5	25,887,582.00	11,308,171.06
مجموع الأصول		**34,231,242.70**	**18,573,533.23**
الالتزامات وصافي الأصول			
الالتزامات			
أمانات التأمين والمعاشات		111,183,978.67	105,692,193.93
أمانات ضريبة الدخل		946,647.37	244,157.52
أمانات التأمين الصحي		925,012.44	469,119.78
أمانات عامة أخرى	6	35,892,160.03	20,896,054.41
مجموع الالتزامات		**148,947,798.51**	**127,301,525.64**
صافي الأصول			
صافي الأصول في نهاية السنة – بيان (ب)		**(114,716,555.81)**	**(108,727,992.41)**
مجموع الالتزامات وصافي الأصول		**34,231,242.70**	**18,573,533.23**

إن الإيضاحات المرفقة من (1-19) تشكل جزأ لا يتجزأ من هذا البيان

السلطة الوطنية الفلسطينية

بلدية غزة

بيان الإيرادات والمصروفات والتغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بيان (ب)

(العملة : الشيكل جديد)

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2018	2017
الإيرادات			
إيرادات – موازنة غير ربحية و(عامة)	7	63,511,200.86	72,026,872.79
إيرادات موازنة ربحية	8	12,005,665.46	15,319,820.71
الإيرادات الانمائية (الاستثمارية)	9	8,502,660.95	14,902,274.58
مجموع الايرادات		**84,019,527.27**	**102,248,968.08**
المصروفات			
مصروفات – موازنة غير ربحية و(عامة)	10	71,026,740.80	76,696,654.55
مصروفات الموازنة الربحية	11	9,190,933.06	9,108,312.49
المصروفات الانمائية (الاستثمارية) وأخرى	12	9,790,416.81	15,896,288.00
مجموع المصروفات		**90,008,090.67**	**101,701,255.04**
صافي أصول السنة		**(5,988,563.40)**	**547,713.04**
صافي الأصول في بداية السنة		(108,727,992.41)	(109,275,705.45)
صافي الأصول في نهاية السنة – بيان (أ)		**(114,716,555.81)**	**(108,727,992.41)**

إن الإيضاحات المرفقة من (1-19) تشكل جزأ لا يتجزأ من هذا البيان

السلطة الوطنية الفلسطينية

بلدية غزة

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بيان (ج)

(العملة : الشيكل جديد)

	31 ديسمبر	
	2018	2017
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		
صافي أصول السنة	(5,988,563.40)	547,713.04
تعديلات لمطابقة صافي أصول السنة لصافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		
التغير في السلفيات	80,298.87	(11,496,661.63)
التغير في الارصدة المدينة الاخرى	(14,579,410.94)	–
التغير في أمانات التأمين والمعاشات	5,491,784.74	8,216,255.39
التغير في أمانات ضريبة الدخل	702,489.85	(1,975,194.84)
التغير في أمانات التأمين الصحي	455,892.66	(1,066,527.80)
التغير في الأمانات العامة الاخرى	14,996,105.62	233,166.73
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الانشطة التشغيلية	**1,158,597.40**	**(5,541,249.11)**
صافي التدفقات النقدية المحققة خلال السنة	**1,158,597.40**	**(5,541,249.11)**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	6,902,375.49	12,443,624.60
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة – بيان (أ) – ايضاح (3)	**8,060,972.89**	**6,902,375.49**

إن الإيضاحات المرفقة من (1-19) تشكل جزأ لا يتجزأ من هذا البيان

السلطة الوطنية الفلسطينية

بلدية غزة

إيضاحات حول البيانات المالية

(العملة : الشيكل جديد)

1-معلومات عامة

- توالت على مدينة غزة عدة مجالس بلدية بدأت في عهد الدولة العثمانية عام 1893 ومروراً بفترة الانتداب البريطاني ثم الإدارة المصرية للقطاع ومن بعده الاحتلال الإسرائيلي، وبعودة السلطة الوطنية الفلسطينية ولأول مرة في تاريخ غزة أصدر الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين قراراً في تموز (يوليو) 1994 بتشكيل أول مجلس بلدي.
- نتيجة لجهود البلدية قام صندوق اقراض وتطوير البلديات بتصنيف بلدية غزة خلال الاعوام (2014 -2017) فئة (+B).
- تم إعادة تشكيل للجنة المؤقتة لإدارة بلدية غزة بقرار وزارة الحكم المحلي رقم (180) لسنة 2014 بتاريخ 28 ابريل 2014، مدة عمل اللجنة سنة أو لحين اجراء الانتخابات أيها أقرب.

أهداف البلدية

- توفير خدمات حياتية أفضل للمواطنين.
- تشجيع المشاركة المجتمعية في إدارة العمل.
- خلق جو صحي للعمل والاستقرار الوظيفي.
- تشجيع المشروعات التنموية والتطويري.
- المساعدة في خلق فرص عمل.
- العمل على رفع قدرة الجهاز البلدي وكفاءته.
- العمل على خلق آلية تعاون وتكامل مع المؤسسات الحكومية وتكثيف العلاقات مع الجهات الخارجية لتوفير المساعدات الفنية والمالية لمشاريع المدينة.
- تنفيذ مشاريع تطويرية لمرافق المدينة وبنيتها التحتية، لتلبي حاجات المواطنين.

2-أهم السياسات المحاسبية

2-1 أسس إعداد البيانات المالية

تتبع البلدية الأساس النقدي في تسجيل المعاملات المالية.

2-2 العملات الأجنبية

يتم عرض البيانات المالية بالعملة التي تستخدمها البلدية وهي الشيكل الجديد وتحول التعاملات التي تتم بعملات أخرى إلي الشيكل الجديد حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث المعاملات وفي تاريخ كل بيان مركز مالي يتم تحويل البنود والنقدية المسجلة بعملات أجنبية الي الشيكل الجديد حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي حيث يتم الاعتراف بالفروقات الناتجة في بيان الإيرادات والمصروفات.

2-3 الممتلكات والآلات والمعدات

يتم تحميل المشتريات من الممتلكات والآلات والمعدات على بند المصروفات الرأسمالية في نفس سنة الشراء وتدرج في بيان الإيرادات والمصروفات لنفس السنة وتثبت في سجلات العهدة المخصصة لهذا الغرض حيث يتم حصرها في سجلات خاصة.

2-4 الأمانات

هي المبالغ التي يتم تحصيلها من ذوي العلاقة لبعض الأغراض وبصفة مؤقتة ويتم تحميلها على بند الأمانات لإعادة صرفها لذوي العلاقة عند انتهاء الغرض الذي تم تحصيلها من أجله وتشمل الأمانات العامة.

2-4-1 أمانات عامة

وهي المبالغ التي يتم تحصيلها من الجمهور أو بعض موظفي البلدية لإغراض الحصول علي خدمات البلدية أو من موظفي البلدية مثل (أمانات البناء- الضرائب - أخرى).

2-5 الإيرادات العادية

هي الإيرادات الناتجة من تقديم خدمات البلدية للجمهور (خدمات المياه – الصرف الصحي - الخدمات الصحية والبيئية – خدمات التنظيم – الحرف والمهن الحرة ... أخرى).

2-6 إيرادات المشاريع (الموازنة الربحية).

هي الإيرادات الناتجة عن المشاريع التى يتم تمويلها من قبل البلدية (مشروع المياه ومشروع تحسين الشبكة والصرف الصحي).

2-7 الإيرادات الإنمائية

هي الإيرادات التي لا تندرج ضمن الإيرادات العادية وهى مرتبطة بالمشاريع الاستثمارية (كالطرق – المنشآت – المباني – الآليات – المعدات .... أخرى).

2-8 المصروفات العادية

هي المصروفات الجارية والمتكررة الصرف (كالرواتب- المحروقات – الصيانة ... أخرى).

2-9 مصروفات المشاريع (الموازنة الربحية).

هي المصروفات الناتجة من تحمل البلدية لتنفيذ بعض المشاريع (مشروع المياه ومشروع تحسين الشبكة والصرف الصحي).

2-10 المصروفات الإنمائية

هي المصاريف المرتبطة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية التطويرية والمتمثلة في مشاريع الطرق و المنشئات والآليات والمعدات والأصول الثابتة وشبكات الصرف الصحي.

2-11 النقد والنقد المعادل

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية يتم اعتبار النقد والشيكات في الصندوق ولدى البنوك والودائع الثابتة التي تستحق خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ ربطها كنقدية أو ما يعادلها.

2-12 الإيرادات والمصروفات

- يتم الاعتراف بالإيرادات حين قبضها وفقاً للأساس النقدي.
- يتم الاعتراف بالمصروفات وقت صرفها ويتم إثباتها بالسجلات المحاسبية شاملة لضريبة القيمة المضافة وفقاً للأساس النقدي.

3- النقد والنقد المعادل

	31 ديسمبر	
	2018	2017
النقد في الصندوق		
الصندوق العام	**17,217.40**	**7,045.14**
النقد لدي البنوك		
النقد لدي بنك فلسطين	3,004,585.60	3,052,680.72
النقد لدي بنك الأردن	139,469.73	33,788.04
البنك الوطني الإسلامي	203,566.27	330,640.40
بنك القدس	315,116.12	481,671.77
بنك البريد	77,613.64	22,177.90
بنك الإنتاج الفلسطيني	149,446.49	78,257.92
البنك الإسلامي الفلسطيني	2,369,737.64	2,896,113.60
البنك الإسلامي العربي	1,784,220.00	-
مجموع النقد لدي البنوك	**8,043,755.49**	**6,895,330.35**
المجموع - بيان (أ)	**8,060,972.89**	**6,902,375.49**

- بلغت قيمة الأرصدة النقدية المعلقة حتى 31 ديسمبر 2018 (1,114,071.79) شيكل كما هو وارد في إيضاح رقم (15).

4- السلفيات

	31 ديسمبر	
	2018	2017
سلفيات عهد مالية	97,640.35	67,449.43
سلفيات موظفين	185,047.46	295,537.25
المجموع - بيان (أ)	**282,687.81**	**362,986.68**

5- أرصدة مدينة أخرى

	31 ديسمبر	
	2018	2017
مستحقات على جهات حكومية وأخرى	25,887,582.00	11,308,171.06
المجموع - بيان (أ)	**25,887,582.00**	**11,308,171.06**

4-5/1 حركة التغيرات في حساب السلفيات والارصدة المدينة الأخرى

	31 ديسمبر	
	السلفيات	أرصدة مدينة أخرى
الرصيد في 1 يناير 2018	362,986.68	11,308,171.06
اضافات	1,742,034.80	15,337,791.56
استخدامات (استبعادات)	(1,822,333.67)	(758,380.62)
المجموع - إيضاح (4 - 5)	**282,687.81**	**25,887,582.00**

6- أمانات عامة أخرى

	31 ديسمبر	
	2018	2017
أمانات رخص البناء	9,378,997.39	8,971,998.36
أمانات فرق تطبيق قانون الخدمة المدنية	391,589.57	476,701.96
أمانات أخرى	26,121,573.07	11,447,354.09
المجموع – بيان (أ)	**35,892,160.03**	**20,896,054.41**

7- إيرادات – موازنة غير ربحية (عامة)

	31 ديسمبر	
	2018	2017
الضرائب والرسوم والعوائد	19,803,980.84	23,429,560.88
إيرادات رسوم الخدمات المحلية	19,528,630.38	25,762,175.31
إيرادات خارجية (مساعدات حكومية ودولية)	13,305,489.31	11,297,615.68
إيرادات ممتلكات البلدية وأخرى	10,873,100.33	11,537,520.92
المجموع – بيان (ب)	**63,511,200.86**	**72,026,872.79**

8- إيرادات موازنة ربحية

	31 ديسمبر	
	2018	2017
إيرادات مشروع المياه والصرف الصحي	11,945,434.08	15,193,153.29
إيرادات مشروع الكهرباء	60,231.38	126,667.42
المجموع – بيان (ب)	**12,005,665.46**	**15,319,820.71**

9- الإيرادات الإنمائية (الاستثمارية)

	31 ديسمبر	
	2018	2017
مشروع حفر وتركيب أبار مياه وشبكة المياه والصرف الصحي	1,736,211.71	1,579,998.78
مشروع (MDP) تمويل صندوق إقراض البلديات واخرى	4,829,510.74	12,000,405.91
مشاريع الطرق وفتح الشوارع	1,913,591.00	366,503.51
مشروع توريد سنترالات للبلدية	23,347.50	–
مشروع سوق الخضار وانشاء مدرجات الملاعب وأخرى	–	955,366.38
المجموع – بيان (ب)	**8,502,660.95**	**14,902,274.58**

10- مصروفات – موازنة غير ربحية و(عامة)

	31 ديسمبر	
	2018	2017
المصروفات العامة والمالية والقانونية	12,842,443.69	17,156,228.93
مصروفات الرواتب وملحقاتها	58,184,297.11	59,540,425.62
المجموع – بيان (ب)	**71,026,740.80**	**76,696,654.55**

11- مصروفات الموازنة الربحية

	31 ديسمبر	
	2018	2017
مصاريف ضخ المياه وصيانة وإنشاء شبكات الصرف الصحي	9,190,933.06	9,108,312.49
المجموع – بيان (ب)	**9,190,933.06**	**9,108,312.49**

12- المصروفات الإنمائية (الاستثمارية) وأخرى

	31 ديسمبر	
	2018	2017
مشروع حفر وتركيب أبار المياه وشبكة المياه والصرف الصحي	1,736,211.71	1,579,998.78
توريد سنترالات وصيانة سيارات وحدائق	23,347.50	112,785.21
مشروع (MDP) تمويل صندوق اقراض البلديات	4,829,510.74	12,003,233.91
مشاريع الطرق وفتح الشوارع	1,913,591.00	366,503.51
مشروع شراء أراضي وأخرى	675,280.00	–
مصروفات انتمائية	91,596.00	–
مشروع انشاء مباني وأسواق	520,879.86	1,669,379.18
مشروع إنشاء مدرجات ملاعب	–	164,387.41
المجموع – بيان (ب)	**9,790,416.81**	**15,896,288.00**

13-مقارنة الإيرادات والمصروفات الفعلية بالموازنة المعتمدة

13-1 -مقارنة الإيرادات الفعلية بالموازنة المعتمدة

	31 ديسمبر 2018		نسبة التنفيذ
	الموازنة	الفعلي	
أولاً: الإيرادات			
الضرائب والرسوم والعوائد	22,759,671.00	19,803,980.84	87%
إيرادات الخدمات المحلية	27,325,600.00	19,528,630.38	71%
إيرادات خارجية (مساعدات حكومية ودولية)	28,886,978.00	13,305,489.31	46%
إيرادات المياه والصرف الصحي	18,950,000.00	11,945,434.08	63%
إيرادات الكهرباء	160,000.00	60,231.38	38%
إيرادات ممتلكات البلدية وأخرى	13,947,149.00	10,873,100.33	78%
إيرادات مشاريع إنمائية -إيضاح (8)	84,679,460.00	8,502,660.95	10%
مجموع الإيرادات	**196,708,858.00**	**84,019,527.27**	**43%**

13-2 -مقارنة المصروفات الفعلية بالموازنة المعتمدة

	31 ديسمبر 2018		نسبة التنفيذ
	الموازنة	الفعلي	
ثانياً: المصروفات			
المصروفات العامة والمالية والقانونية والائتمانية	18,601,455.00	12,842,443.69	69%
مصروفات رواتب وملحقاتها	68,154,780.00	58,184,297.11	%85
مصروفات مشاريع المياه والصرف الصحي	10,895,000.00	9,190,933.06	%84
مصروفات إنمائية -إيضاح (12)	99,057,623.00	9,790,416.81	%10
مجموع المصروفات	**196,708,858.00**	**90,008,090.67**	**%46**

14-إيرادات ومصروفات المشاريع الإنمائية 31 ديسمبر 2018.

المشروع	الايردات	المصروفات
مشروع حفر وتركيب أبار المياه وشبكة المياه والصرف الصحي	1,736,211.71	1,736,211.71
مشروع (MDP) تمويل صندوق اقراض البلديات	4,829,510.74	4,829,510.74
شراء سنترالات للبلدية	23,347.50	23,347.50
مشاريع الطرق وفتح الشوارع	1,913,591.00	1,913,591.00
مشروع شراء أراضي أخرى	-	675,280.00
مشروع انشاء مباني وأسواق	-	520,879.86
مصروفات إئتمانية	-	91,596.00
المجموع - بيان (ب)	**8,502,660.95**	**9,790,416.81**

15- الحسابات البنكية المعلقة للبنوك

البنك	مبالغ صرفت من البنك ولم تصرف من الصندوق	مبالغ دخلت البنك ولم تدخل الصندوق	* مبالغ صرفت من الصندوق ولم تصرف من البنك	مبالغ دخلت الصندوق ولم تدخل البنك	الاجمالي شيكل
بنك فلسطين - دولار	-	17,167.50	436,140.00	-	453,307.50
بنك فلسطين - شيكل	1,175.00	15,822.83	195,864.28	80,956.00	293,818.49
بنك القدس	32.00	-	980.00	-	1,012.00
البنك الوطني الإسلامي	198.80	1,012.16	-	-	1,210.96
بنك الإنتاج	55.00	-	-	-	55.00
البنك الإسلامي الفلسطيني	1,094.77	-	-	1,200.00	2,294.77
بنك الأردن	222.02	-	357,872.43	-	358,094.45
بنك البريد	84.00	-	4,195.00	-	4,279.00
الاجمالي	**2,861.59**	**34,002.49**	**995,051.71**	**82,156.00**	**1,114,071.79**

16 – القضايا المرفوعة ضد البلدية (تعويضات)

بلغت قيمة القضايا المرفوعة ضد البلدية للمطالبة بتعويضات مالية بقيمة (100,533,328.86) شيكل في 31 ديسمبر 2018 حسب كتاب السيد المستشار القانوني للبلدية بتاريخ 17 فبراير 2019 علماً أنه لم تقم إدارة البلدية بإدراج بند تعويضات (حقوق) في الموازنة العامه للبلدية وذلك لمواجهة الأعباء المحتملة في حال كسب الخصم الدعوى وذلك أتباعاً لمبدأ الحيطة والحذر.

17 – عدد الموظفين

بلغ عدد العاملين بالبلدية في 31 ديسمبر 2018 (1465) موظفا.

18– أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف لبعض أرقام المقارنة لتتناسب وعرض البيانات للسنة الحالية.

19– إدارة المخاطر

توجه إدارة البلدية وتدير المخاطر المالية المتعلقة بعملياتها وأنشطتها وتتضمن هذه المخاطر: مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة.

أ– مخاطر الصرف الأجنبي

تقوم إدارة البلدية بتنفيذ معاملات بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة. وتمتلك البلدية سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار الصرف الأجنبي.

ب– مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى تلك المخاطر التي تظهر عندما يتخلف المدين عن التزاماته التعاقدية مما ينتج عنه خسائر مالية للبلدية. وتمتلك إدارة البلدية سياسات إئتمانية توضح كيفية التعامل مع الأطراف القادرة على سداد الديون والحصول على ضمانات ملائمة عند اللزوم، كوسيلة لتقليل مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن العجز في تسديد الديون.

ج– مخاطر السيولة

يتبنى المجلس البلدي إطار عام لإدارة مخاطر السيولة حيث انه المسؤول عن إدارة مخاطر السيولة.

20–القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

إن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية بتاريخ بيان المركز المالي.

21-الديون المستحقة للبلدية على الغير حسب (أساس الاستحقاق)

تتألف الديون المستحقة للبلدية على الغير وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي كما في 31 ديسمبر 2018 مما يلي:

	المبالغ
ضريبة المنازل	53,422,149.94
ضريبة الأملاك	31,169,107.20
ضريبة الحرف والصناعات	44,163,851.17
أثمان استهلاك	145,895,785.69
أجرة عداد	19,496,872.67
خدمة نظافة	143,954,547.12
خدمة الصرف الصحي	70,141,465.41
خدمة مكافحة الفئران	6,240,382.32
غرامات تأخير	15,142,522.95
متفرقات	32,273,124.48
بقايا (من سنوات سابقة)	14,425,826.99
إيجارات	15,414,307.66
رسوم يافطات	1,612,330.36
تنظيم	132,373,163.86
إجمالي الديون المستحقة للبلدية على الغير	**725,725,437.82**

22- الديون المستحقة على البلدية للغير حسب (أساس الاستحقاق)

تتألف الديون المستحقة على البلدية للغير وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي كما في 31 ديسمبر 2018 مما يلي:

	المبالغ
التأمين والمعاشات	111,183,978.67
الرواتب والأجور	15,842,261.31
التأمين الصحي	925,012.44
ضريبة الدخل على الموظفين	941,296.37
قرض بنك فلسطين	1,000,000.00
أمانات رخص بناء	9,378,997.39
امانات مزاودات وأسواق	1,572,207.00
أمانات شركة فلسطين للاستثمار العقاري	230,000.00
أمانات علاوة غلاء	733,938.58
مجموع الديون المستحقة على البلدية للغير	**141,807,691.76**

23- قرار وزاري رقم (180) بإعادة تعيين لجنة مؤقتة لإدارة بلدية غزة

Palestinian National Authority
Ministry Of Local Government
Minister Office

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الحكم المحلي
مكتب الوزير

الرقم: ق و/١٧/
التاريخ ٢٨/ ٤/ ٢٠١٤

14859

الموضوع: قرار وزاري رقم (١٨٠) لسنة ٢٠١٤
بشأن إعادة تشكيل اللجنة المؤقتة لإدارة بلدية غزة

بعد الإطلاع على قرارنا رقم ق و/١١/ ١٧٣ المؤرخ في ٢٠١٣/٦/٩ بشأن تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة بلدية غزة وبعد الاطلاع على قرارنا المؤرخ في ٢٠١٤/٤/٩ بشأن قبول استقالة رئيس البلدية وبعد الاطلاع على قانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة ١٩٩٧ وبموجب الصلاحيات المخولة لي بصفتي وزيراً للحكم المحلي والاعتبارات المصلحة العامة ، فإنني بهذا أقرر مايلي :-

أولاً: إعادة تشكيل اللجنة المؤقتة لإدارة بلدية غزة مكونة من الأخوة التالية أسماؤهم:-

الرقم	أسماء الأعضاء	الصفة
١-	أنور هاشم حامد حجازي	رئيساً للجنة
٢-	د. صبحي إسماعيل سكيك	عضـــو
٣-	د.م أحمد العربي محمد أبو فول	عضـــو
٤-	م. غادة حسن أحمد العايد "أبو التين"	عضـــو
٥-	د. فؤاد إسماعيل سلمان عياد	عضـــو
٦-	أنيسين حسن درويش البلتاجي	عضـــو
٧-	أ. سمعان سعيد سلمان عطاالله	عضـــو
٨-	أ.يعقوب يعقوق حسن الأشقر	عضـــو
٩-	أحسن محمد حسن أبو شعبان	عضـــو
١٠-	م. عبد الكريم حسن محسن	عضـــو
١١-	أ. رائد عبد الهادي حلمي رجب	عضـــو

غزة / مجمع الدوائر الحكومية/أبو خضرة- Tel:2824273-Fax:2867500
مكتب الـــوزير- Tel:2824227-Fax:2859699

((٢))

ثانياً : للجنة كامل الصلاحيات الممنوحة للمجلس البلدي الواردة بقانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة ١٩٩٧ وقانون تنظيم المدن رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٦م .

ثالثاً : مدة عمل اللجنة سنة إعتباراً من تاريخ ٢٠١٤/٤/٩ حتى ٢٠١٥/٤/٨ أو لحين إجراء إنتخابات الهيئات المحلية أيهما أقرب.

رابعاً : على جميع الجهات المختصة مراعاة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

خامساً : يلغي كل ما يتعارض مع هذا القرار .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

أ. محمد جواد/ عبد الخالق الفرا
وزير الحكم المحلي

28.4.2014

- نسخة مع الاحترام
  - ✓ وكيل الوزارة
  - ✓ مدير عام الوزارة
  - ✓ مدير المنطقة
  - ✓ مدير الشئون الإدارية
  - ✓ مدير عام الموازنات
  - ✓ مدير دائرة التوجيه والرقابة
  - ✓ اللجنة المركزية
  - ✓ مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام
  - ✓ الإدارة العامة للشئون القانونية
  - ✓ الملف